المحاضرة الثانية

نظريات الصحافة العالمية أو الدولية

1- نظرية السلطة او النظرية السلطوية

تعد هذه النظرية من اقدم النظريات فهي قديمة قدم الاعلام الحديث ذاته وترتبط هذه النظرية بنظم الحكم الاستبدادية التي لا تؤمن بالديمقراطية وبالحريات العامة ، اذ تحل الدولة في هذه النظم محل الفرد وتسيطر على وسائل الاعلام والاتصال الجماهيرية لتدعم هذه الوسائل الحكومة في السلطة حتى تصل الدولة الى اهدافها .

لذا يقتصر دور الصحافة في الدول التي تعتمد هذه النظرية على مجرد كونها ناقلاً للمعلومات من السلطة الى الشعب ويتلخص عملها بأعلام الشعب واطلاعه على السياسات والقرارات المختلفة وتاييدها دون اتاحة الفرصة لمناقشتها او ابداء الراي فيها او سماع صوت الشعب للقابضين على السلطة وعلى الرغم من قدم تطبيق هذه النظرية ، إلا أنها ما تزال القاعدة أو الاساس للعديد من انظمة الاعلام في العالم اذ ما تزال تطبق في بلدان عديدة في عصرنا الراهن خاصة في دول العالم النامي علماً ان قلة من تلك البلدان تعترف بان اعلامها خاضع لقوانين هذه النظرية.

ففي هذه النظرية تحيط السلطة نفسها بالحكماء والمثقفين والاعلاميين وغيرهم من نخبة الفكر الذين يمكن جذبهم لها ولهم قدرة على ادراك اهداف الدولة في السيطرة والاستقرار وتمنحهم المناصب وتغدق عليهم الاموال ليسخروا فلسفاتهم وافكارهم لخدمة الطبقة المسيطرة على جهاز الدولة والتي تعطيهم حق مخاطبة الشعب اي يغيرون السنة الحاكم في الصحافة التي تسيطر عليها الدولة .

وتعد الرقابة من الركائز المهمة في نظرية الاعلام التسلطي وتصبح الصحف في خدمة الحكم التسلطي وبوقا له، وتخضع جميع الاعتبارات لذلك وتلغي كل الحريات في سبيل سيطرة الحكم واستقراره وتعطي هذه الفلسفة كل المبررات لاهدار حقوق الانسان.

واستناداً الى ما تقدم يمكن القول ان امكانية تحقيق صحافة دولية ناجحة في ظل شيوع هذه النظرية في هذا المجتمع او ذاك تبدو مستحيلة، اذ أن توجيهات هذه النظرية او الفلسفة تعد من اكبر المعوقات امام تحقيق اهداف الصحافة الدولية الناجحة.

2- نظرية الحرية او النظرية الليبرالية :

تمثل هذه النظرية خلاصة لمنهجية الفكر السياسي الراسمالي الغربي في مجال الصحافة، وتقوم في مضمونها على عنصر ارتكاز اولي هو الحرية التي بدونها يتعذر الوصول الى الحقيقة وهي احدى مهام الصحافة ، اذ ان الوصول الى الحقيقة يتطلب توفير الحرية التامة للحصول على المعلومات وتداولها دون قيود او ضوابط.

وعلى العموم يمكن تحديد العناصر الرئيسية لنظرية الحرية بما يلي:-

1- ان النشر يجب ان يكون حراً من اي رقابة مسبقة .
2- ان مجال النشر والتوزيع ، او مجال الملكية للصحف يجب ان يكون مفتوحاً لاي شخص او جماعة بدون الحصول على رخصة مسبقة من الحكومة.
3- ان النقد الموجه الى اية حكومة او سلطة او حزب سياسي او مسؤول حكومي يجب الا يكون محلاً للعقاب حتى بعد النشر والاذاعة.
4- الا يكون هناك اي نوع من الاكراه او الالتزام بالنسبة للاعلامي .
5- عدم وجود اي نوع من القيود على جمع المعلومات للنشر.
6- الا يكون هناك اي قيد على تلقي او ارسال المعلومات عبر الحدود القومية.
7- يجب ان يتمتع الاعلاميون بالاستقلال المهني داخل مؤسساتهم الاعلامية والاتصالية.

ومن المهم الاشارة الى ان التوجيهات الاعلامية والاتصالية في اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية ، قد ابتعدت بشكل كبير ومنذ حلول النصف الثاني من القرن العشرين، عن تلك الافكار الليبرالية فتناقصت على اثر ذلك تعددية وسائل الاعلام وخاصة الصحف، وقل تنوعها، وتقلّصت بالتالي قدرتها على القيام بوظائفها في الوفاء بحق الجماهير في المعرفة، وادارة المناقشة الحرة في المجتمع ونقلها للجماهير، وقد لعب تزايد الاتجاه نحو الاحتكار والتركيز في ملكية وسائل الاعلام دوراً في تعريض هذه النظرية للنقد من قبل اتجاهات سياسية عديدة .

ان نظرية الحرية قد ظهرت وترعرعت في البيئة الغربية ، لذا فهي تعد انعكاساً لفلسفة الحياة العامة في تلك البيئة وتبدو التوجهات لهذه النظرية ملائمة جداً لتحقيق صحافة دولية ناجحة بيد ان واقع التطبيقات العملية والممارسات الفعلية المستمدة من مبادئ هذه النظرية قد اقروا العديد من السلبيات منها:

1- تنامي ظاهرة الافكار اي سيطرة المصالح الخاصة او التجارية على الصحف وتسخيرها لخدمة مصالحها الخاصة .
2- اساءة حرية الاعلام والصحافة.
3- انحيازية المضمون الاعلامي والاتصالي ولا سيما فيما يتعلق بتغطية الاحداث والمشكلات الدولية.

3- **نظرية المسؤولية الاجتماعية :**

لقد كانت اساءة استخدام حرية الاعلام والصحافة هي الدافع وراء ظهور نظرية المسؤولية الاجتماعية التي تركز على ممارسة الصحافة بحرية قائمة على حساب المسؤولية، وذلك بعد ان استغلت الحرية المطلقة في الاثارة والخوض في اخبار الحبس والجريمة، وانتهاك الحرمات والخصوصيات ... الخ ، ويرى اصحاب هذه النظرية ان الحرية السلبية في النظرية الليبرالية غير مرغوبة في المجتمع الحديث، وان الحرية لابد ان ترتبط بالمسؤولية ، فالحرية حق وواجب ومسؤولية في الوقت نفسه، وهذا يعني ان ممارسة الصحافة يمكن ان تتم بحرية على ان يقترن هذا بمراعاة المسؤولية.

ويلخص المفكر الاعلامي السويدي دينيس مايكل ، المبادئ الاساسية لنظرية المسؤولية الاجتماعية في الجوانب الآتية:-

1- أن الصحف يجب ان تقبل وتنفذ التزامات معينة للمجتمع.
2- ان هذه الالتزامات يمكن تنفيذها من خلال الألتزام بالمعايير المهنية لنقل المعلومات مثل الحقيقة والدقة والموضوعية والتوازن.
3- ان الصحف يجب ان تتجنب تقديم ما يمكن ان يؤدي الى الجريمة والعنف والفوضى الاجتماعية او توجيه اي اهانة الى الاقليات.
4- ان الصحف يجب ان تكون متعددة وتعكس تنوع الاراء وتلتزم بحق الرد.
5- ان للمجتمع حقاً على الصحف في أن تلتزم بمعايير رفيعة في ادائها لوظائفها.
6- ان التدخل العام يمكن ان يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة.

ويرى الباحثين ان مجمل الافكار التي عرضتها هذه النظرية لم تتم لها فرصة التنفيذ بشكل كامل ، فقد نظر الاعلاميون الغربيون الى هذه الافكار بأنها تمثل اتجاهاً نحو الاشتراكية وخطراً على حرية الصحافة ، وعارضت هذه الافكار بشدة مجموعات ملاك وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري ولاسيما ملاك الصحف . ومع ذلك فأن

نظرية المسؤولية الاجتماعية ما زالت حية وحققت بعض النتائج الايجابية في بعض الدول التي قامت بالعديد من الاجراءات التي تهدف الى الحد من الاحتكار والتركيز في ملكية الصحف.

ويمكن القول ان مبادئ وتوجهات نظرية المسؤولية الاجتماعية توفر الى حد كبير ضمانات تحقيق صحافة دولية ناجحة لكن العبرة تبقى بمدى امكانية وقدرة المؤسسات الصحفية على الالتزام بتلك المبادئ والتوجهات في ممارساتها العملية وعلى مدى قدرتها في التحرر من ضغوط القوى المهيمنة في المجتمع سياسية كانت او اقتصادية او اجتماعية.

4- النظرية الاشتراكية:

وتسمى ايضاً النظرية الشيوعية التي طبقت في الاتحاد السوفيتي السابق – قبل تفككه وانهياره - . وقد انتشرت في الدول التي كانت تدور في فلك الاتحاد السوفيتي، وتعتنق هذه النظرية المبادئ الشيوعية والاشتراكية وتعمل على تطبيقها وخاصة في بعض دول اوربا قبل سقوط نظمها الشيوعية ، وتعد هذه النظرية امتداداً لنظرية السلطة، وقد انبثقت عن افكار هيجل وماركس ولينين وغيرهم من المنظرين الشيوعيين.

ووفقاً لهذه النظرية فأن الدولة التي تمتلك الصحف بيدها ادوات تستخدم في نشر العقيدة الشيوعية ومبادئ الحزب بين الجماهير الشعبية، لذلك تخضع الصحف للدولة وتعمل بموجب تعليماتها وتتولى الدعوة للحزب والدولة بهدف تعليم الشعب وتثقيفهم بتلك المبادئ وحشدهم خلف قيادة الحزب والدولة. وعلى هذا فأن الصحف تكون موجهة توجيهاً كاملاً من حيث مضمونها بهدف دعم النظام وضمان تكوين رأي عام مؤيد للنظرية الماركسية اللينية في المجالات كافة وبالتالي فأن الاعلاميين ملتزمون ومقيدون بالايديولوجية الماركسية وخطها السياسي والاعلامي ولا يمكنهم الخروج عنه.

ولا تزال هذه النظرية مطبقة في بعض الدول التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالايدولوجية الاشتراكية او التي ما تزال تعتنق وتطبق مبادئ الشيوعية ، وتبدو هذه النظرية سواء في توجهاتها ومنطلقاتها النظرية او ممارساتها الفعلية عن الصحافة في المجتمعات الديمقراطية.

وتقوم النظرية الاشتراكية في الصحافة على دعائم اساسية هي:

أ- ملكية الشعب للصحافة
ب-ربط الصحافة بالمجتمع الاشتراكي ربطاً وثيقاً وتحديد دور ايجابي يلتزم به جميع العاملين في الصحافة.

ومن هنا تتحرك الصحافة داخل اطار محدد ترسمه السياسة العامة للدولة وتصبح الصحافة مسؤولة عن احلال القيم الجديدة محل القيم والعادات القديمة ، ولم تعد الصحافة حرة وانما تتمتع بحرية في اطار المجتمع الاشتراكي فحسب، وهناك من يوجه النقد الى هذه النظرية وتطبيقها في المجتمعات الاشتراكية على اساس انها اقرب الى الدعاية منها الى الاعلام.

5- نظرية المسؤولية العالمية والدولية للصحافة:

ان اهداف وغايات هذه النظرية الاساسية تنبثق من مفهوم خدمة المجتمع الانساني ككل، وهي تعد أمتداداً لنظريات الحرية ونظرية المسؤولية الاجتماعية، لكنها اكثر شمولاً كونها تنطلق من والى المجتمع الانساني الاشمل دون تحديد هذا المجتمع ، فهي ترفض الافكار العنصرية او العرقية او التعصب الديني، وتعمل على خدمة الانسان من كل جوانب حياته، وتؤمن بالحرية الكاملة، التي تمكن الانسان من ابداء رأيه وافكاره من خلال الصحف المتاحة وتتلخص فلسفة هذه النظرية بعبارة في غاية الاختزال وهي (حب الانسان للانسان).

وتهدف هذه النظرية الى:-

أ- ربط اجهزة الاعلام والعاملين فيها لتقدير الانسان في كل مكان.
ب-ربط مسؤولية الاعلام بمستوى القضايا العالمية التي تحتاج الى النزاهة والموضوعية.

ج- قطع ومحاربة التهديدات الانسانية المتمثلة بالارهاب الدولي والحروب العدوانية واسلحة الدمار الشامل والغزو والانظمة الاستبدادية.

د- تحقيق المساهمة الايجابية للصحافة في معركة الوجود الانساني نفسه.

ومع توسع الثورة الاعلامية والمعلوماتية والتقنية وخضوع الصحف للاحتكارات او الفئات الحاكمة ، والسير في ركابها وعدم ارتباطها بالمجتمع وتسخير قدراتها لخدمة قضاياه فأن تطبيق هذه النظرية العالمية يحتاج الى قدرات علمية عالمية تتخطى

الحواجز الاقليمية والارتفاع فوق الصراعات والمصالح القطاعية والاقليمية والنظرة الى الانسان كانسان في كل مكان ، فقضايا حقوق الانسان تمثل جوهر عملية الاعلام الانساني.

إذ قدم (د. مختار التهامي) نهاية الخمسينيات من القرن الماضي قواعد مشروع دستور دولي للصحافة اطلق عليه اسم (نظرية المسؤولية العالمية والدولية) يتكون من النقاط التالية :

أ- تصريح صحفي عالمي يدعو جميع الشعوب لاتخاذ مواقف ايجابية مشتركة لتعزيز السلام العالمي.
ب-عهد شرف دولي يرتبط به الصحفيون.

ج- مشروع اتفاقية دولية ترتبط بها حكومات العالم لتأمين حرية الصحافة.

د- مجموعة توصيات للأمم المتحدة.

وبشكل عام تركز قواعد د.مختار التهامي على دور الإعلام والرأي العام في تشكيل الوعي المجتمعي وأهمية ان يكون هذا الدور إيجابياً ومسؤولاً يخدم مصالح الشعوب ويعزز من قيمها الإنسانية

7- نظرية الصحافة التنموية

ظهرت هذه النظرية في الصحافة اساساً لمحاولة الوفاء بمتطلبات التنمية في البلدان النامية، ولمحاولة الاستفادة من امكانيات الصحافة في عملية التنمية في تلك البلدان وتؤكد هذه النظرية على وجوب تركيز الصحافة على تشكيل اتجاهات الشعب وتنمية هويته الوطنية، وتشجيع المواطنين على الثقة بالمؤسسات السياسية الحكومية مما يضفي الشرعية على السلطة السياسية ويقوي مركزها ، والعمل على تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية وتغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الذاتية والاسهام في تحقيق التكامل السياسي والاجتماعي واحباط اصوات التفرقة والتخفيف من حدة التناقضات في القيم والاتجاهات بين الجماعات المختلفة ومحاولة نشر الايجابيات والتقليل من نشر السلبيات وتقليل حجم النقد الى حده الادنى.

ان المبادئ والافكار التي تضمنتها هذه النظرية تعد هامة ومفيدة لدول العالم النامي لانها تعارض التبعية وسياسة الهيمنة الخارجية.

وفي هذه النظرية للصحفيين حرية جمع وتوزيع المعلومات والاخبار كما ان للدولة الحق في مراقبة وتنفيذ انشطة الصحف واستخدام الرقابة خدمة للاهداف التنموية وعلى الصحافة ان تقبل تنفيذ المهام التنموية بما يتفق مع السياسة الوطنية القائمة وحرية الصحافة تخضع للاحتياجات الاقتصادية للمجتمع، ويجب على الصحف الدولية ان تعطي اولوية للثقافة الوطنية واللغة في محتوى ما تقدمه.

8- نظرية المشاركة الديمقراطية

تعد هذه النظرية احدث اضافة لنظريات الاعلام واضعفها تحديداً فهي تفتقر الى وجود حقيقي في الممارسات المختلفة للمؤسسات الصحفية، فضلاً على ان بعض سياستها تتضمنها نظريات الاعلام الاخرى .

ظهرت هذه النظرية كرد فعل مضاد للطابع التجاري والاحتكاري للصحافة المملوكة ملكية خاصة ومضادة لمركزية الصحافة التي قامت على معيار المسؤولية الاجتماعية .

وترى هذه النظرية ان للمواطن الفرد او الجماعات حق الوصول الى الصحف واستخدامها ولهم كذلك الحق في ان تخدمه الصحافة طبقاً للاحتياجات التي يحددونها، وان تنظيم الصحف ومحتواها لا ينبغي ان يكون خاضعاً لسيطرة بيروقراطية حكومية او سياسة مركزية، وان الصحف يجب ان توجد اصلاً لخدمة الجمهور وليس من اجل المؤسسات او المنظمات التي تصدر أوتملك هذه الصحف، وان الجماعات او المنظمات والتجمعات المحلية ينبغي ان يكون لها صحفها الخاصة وان الصحف الصغيرة الحجم التي تتسم بالتفاعل والمشاركة افضل من الصحف الضخمة التي ينساب محتواها في اتجاه واحد وان العمل الاعلامي اهم من ان يترك للصحفيين فقط.

ويمكن القول بأن المبادئ العامة لهذه النظرية تتفق مع اسس ومتطلبات تحقيق ديمقراطية الاعلام والصحافة، في حين ان البعض الاخر من هذه المبادئ والتوجيهات ينطوي على سلبيات قد تترتب عليها مخاطر، ولا سيما تلك التي تتعلق بالتحفيز والحض على المحلية والتشجيع على قيام صحف صغيرة والذي قد يؤدي الى التشرذم المحلي ، ومن جانب اخر الى افتقاد الصحف الجماهيرية والتي تعد من اهم سماتها.